دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العلاقات الدولية:
"آفاق جديدة لصياغة الاتفاقيات الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة"

محمد حجي
باحث في سلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع
عبد الحق حجي
دكتور في القانون العام
جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء
المغرب

ملخص:

في عصر التغيرات الجذرية المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، أصبح الذكاء الاصطناعي واحدًا من العناصر الأساسية التي تعيد تشكيل مفهوم العلاقات الدولية وتطور أساليب التعاون المتعددة. تهدف هذه المقالة إلى تحليل كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز العلاقات الدولية عن طريق تحسين أدوات التحليل وتطوير استراتيجيات التفاوض، بالإضافة إلى تسهيل صياغة الاتفاقيات الدولية داخل إطار منظمة الأمم المتحدة. وتعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية متكاملة تركز على التداخل المتزايد بين التكنولوجيا والنظام العالمي، مع التركيز على التحديات الأخلاقية والسياسية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الساحة الدبلوماسية. وقد خلصت هذه المقالة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الدبلوماسي يتيح آفاقًا جديدة لدبلوماسية أكثر فعالية ومرونة، بشرط أن يتم ذلك ضمن إطار قانوني وأخلاقي يحمي العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص بين الدول .

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي – العلاقات الدولية – الاتفاقيات متعددة الأطراف – الأمم المتحدة– الدبلوماسية الرقمية– الحوكمة العالمية– التفاوض الدولي– الأخلاقيات التكنولوجية.

Résumé

Dans un contexte de mutations profondes de l'ordre international, l'intelligence artificielle (IA) s'impose comme l'un des facteurs majeurs de redéfinition des relations internationales et de transformation des mécanismes de coopération multilatérale. Cet article vise à explorer les modalités par lesquelles l'IA peut contribuer au renforcement des relations internationales, en améliorant les outils d'analyse, en développant les mécanismes de négociation et en facilitant la formulation des accords internationaux dans le cadre du système des Nations Unies. S'appuyant sur une approche analytico-synthétique, l'étude examine l'imbrication croissante entre technologie et gouvernance mondiale, tout en mettant en lumière les avantages technologiques ainsi que les enjeux éthiques et politiques liés à l'usage de l'IA dans le champ diplomatique. L'article conclut que l'intégration de l'intelligence artificielle dans la pratique diplomatique ouvre des perspectives prometteuses en matière d'efficacité et de flexibilité, à condition qu'elle s'opère dans un cadre juridique et éthique garantissant la transparence, l'équité et l'égalité entre les États.

Mots-clés

Intelligence artificielle, relations internationales, accords multilatéraux, Nations Unies, diplomatie numérique, gouvernance mondiale, négociation internationale, éthique technologique.

المقدمة:

شهدت العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية بفعل التقدم التكنولوجي المتسارع، والذي لم يقتصر أثره على المجالات الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل امتد ليشمل بنية الفعل الدبلوماسي نفسه. وفي قلب هذه الدينامية الجديدة، برز الذكاء الاصطناعي كقوة فاعلة في إعادة تشكيل مفاهيم السيادة، والتفاوض، والتعاون متعدد الأطراف. لقد أضحى من الممكن اليوم استثمار قدرات الخوارزميات الذكية لتحليل التفاعلات السياسية المعقدة، واستباق التحولات الجيوسياسية، بل وحتى دعم عمليات الوساطة وتسوية النزاعات داخل المحافل الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة[1].

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق لم يعد ترفاً معرفياً أو تقنياً، بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التحديات العالمية الجديدة، من الأزمات المناخية والأوبئة إلى التهديدات السيبرانية المتصاعدة. وبفعل ذلك، أصبح العمل الدبلوماسي أكثر اعتماداً على البيانات الضخمة، وعلى تقنيات الذكاء التوقعي، بما يعزز قدرة صانع القرار على بلورة مواقف تفاوضية قائمة على معايير دقيقة وقابلة للتحديث المستمر[2]. ومع تصاعد هذه الدينامية، تتجه العديد من الدول والمنظمات إلى إدماج الذكاء الاصطناعي في آليات صياغة الاتفاقيات الدولية، بما يوفر فرصاً غير مسبوقة لبناء توافقات عادلة، فعالة، واستشرافية[3].

أمام هذا الواقع المتحوّل الذي تتداخل فيه التقنية مع السياسة، وتزداد فيه الحاجة إلى أدوات جديدة لإدارة التعقيد الدولي، يُطرح تساؤل جوهري حول مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على إحداث نقلة نوعية في آليات التفاوض وصياغة الاتفاقيات الدولية. فبين ما يعد به من إمكانيات تحليل فوري ومعالجة كمية ضخمة من المعطيات، وبين ما يثيره من إشكاليات قانونية وأخلاقية، يبرز تحدٍ مفصلي يتمثل في تحديد موقع الذكاء الاصطناعي داخل منظومة العلاقات الدولية، ومدى شرعيته وفعاليته كأداة لصياغة التوافقات الدولية متعددة الأطراف .
وإذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد شرعت فعلاً في استكشاف سبل إدماج الذكاء الاصطناعي في عمليات الحوكمة العالمية، فإن ذلك يفتح الباب أمام تساؤلات دقيقة من قبيل:

- ما الأبعاد الاستراتيجية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العلاقات الدولية؟
- كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحسين التفاوض متعدد الأطراف وصياغة الاتفاقيات ضمن إطار الأمم المتحدة؟
- وما الحدود الأخلاقية والمؤسسية التي يجب عدم تجاوزها عند استخدام هذه التقنية في الحقل الدبلوماسي؟

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة هذه التساؤلات من خلال منظور تكاملي يجمع بين البعد التكنولوجي والرهانات الجيوسياسية، في ضوء ما تفرضه المتغيرات الدولية من ضرورة تطوير نماذج تفاوض أكثر فعالية وعدالة واستباقاً .

استنادًا إلى ما سبق من عرض للسياق العام وللإشكاليات النظرية والعملية المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية، يأتي هذا العمل العلمي في إطار محاولة فهم وتحليل أبعاد هذا التحول الرقمي، من خلال اعتماد تقسيم ثنائي يجمع بين البعدين الوصفي–التحليلي والنقدي–التقويمي .

يركز المحور الأول على تحليل الأدوار الجديدة التي أصبح يضطلع بها الذكاء الاصطناعي داخل الفضاء الدولي، لا سيما من حيث قدرته على التأثير في دينامية العلاقات بين الدول، وفي صياغة السياسات الخارجية، وفي تطوير أدوات التفاوض متعددة الأطراف داخل المؤسسات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة. ويتناول هذا المحور أيضًا كيف أصبحت الخوارزميات والتعلم الآلي تُستخدم في دعم القرارات السياسية، وتحليل التفاعلات الجيوسياسية، وتقديم السيناريوهات التنبؤية .

أما المحور الثاني، فيتناول الجانب النقدي المتمثل في التحديات القانونية والأخلاقية والسياسية التي يطرحها إدماج الذكاء الاصطناعي في الحقل الدبلوماسي. إذ يُسلط الضوء على إشكالات الشفافية والمساءلة والإنصاف في استخدام هذه التكنولوجيا، فضلًا عن المخاطر المتعلقة باحتكار المعرفة والتمييز الخوارزمي، مما يستدعي إعادة التفكير في الإطار القانوني الدولي الذي يؤطر هذا التحول ويضمن ضبطه بما يتماشى مع المبادئ الكونية للعدالة والمساواة .

يهدف هذا التقسيم الثنائي إلى الموازنة بين فهم الإمكانات التي يتيحها الذكاء الاصطناعي لتعزيز التعاون الدولي، من جهة، واستحضار التحديات البنيوية التي ترافق هذا التغيير، من جهة أخرى.

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي كأداة لإعادة تشكيل الفعل الدبلوماسي الدولي

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية وظيفية، بل غدا عنصرًا بنيويًا يعيد تشكيل منطق العلاقات بين الدول وطبيعة التفاعل فيما بينها. فبفعل القدرة المتزايدة لهذه التكنولوجيا على معالجة المعطيات الضخمة، والتعلّم من الأنماط السلوكية، وتقديم توصيات مدعومة بخوارزميات متقدمة، بدأ الفعل السياسي والدبلوماسي يستند تدريجيًا إلى آليات رقمية لا تقل تأثيرًا عن أدوات القوة التقليدية. وبذلك، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يرسّخ ملامح نمط جديد من العلاقات الدولية، يتسم بالدينامية والتعقيد والتشبيك المستمر عبر الفضاءات الرقمية[4] .

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المحور إلى تحليل أبعاد هذا التحول، من خلال التوقف أولاً عند الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي كفاعل غير تقليدي في العلاقات الدولية، ثم الوقوف عند التحولات التي تمس مفهومي السيادة والنفوذ في ظل ما يعرف بـ" **الخوارزميات الذكية** " للقرار السياسي. إن تزايد اعتماد الدول والمنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، على أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأزمات، وبناء السيناريوهات، وتوجيه المفاوضات، يجعل من الضروري إعادة النظر في قواعد الفعل الدبلوماسي وفي التوازنات التقليدية التي طالما حكمت التفاعل الدولي[5] .

المطلب الأول: التحولات المفاهيمية في بنية العلاقات الدولية الرقمية

تزايد الاهتمام الأكاديمي والاستراتيجي في السنوات الأخيرة بما أصبح يُعرف بـ"**الذكاء الاصطناعي السيادي**"، في ظل ما يشهده العالم من انتقال متسارع نحو نظم رقمية متقدمة، غيّرت بشكل جذري بنية العلاقات الدولية. فقد أضحى الذكاء الاصطناعي أحد أهم مكونات القوة الناعمة والصلبة على حدّ سواء، بالنظر إلى قدرته على جمع وتحليل البيانات، إنتاج المعرفة، والتأثير في القرار السياسي والدبلوماسي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف[6] .

ولا يمكن فهم التحولات الراهنة في التوازنات الجيوسياسية دون إدراك عمق التحول الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد تقنية حيادية، بل أصبح طرفًا في التفاعل الدولي، يُعيد صياغة مفهوم الفاعل التقليدي في العلاقات الدولية، ويشكّل امتدادًا رقمياً جديدًا للقوة السيادية للدولة [7] .ومن هذا المنطلق، يتعيّن على الباحثين والفاعلين في الشأن الدولي إدراك هذا التحول المفاهيمي، الذي لم تعد فيه الدولة وحدها مركز السلطة والتحكم، بل أصبحت الخوارزميات والمنصات الذكية أدوات تأثير قد تفوق في بعض الحالات سلطة القرار السياسي الكلاسيكي[8].

الفقرة الأولى :بروز الذكاء الاصطناعي كفاعل غير تقليدي في النظام الدولي

لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية تُستخدم في تحسين الأداء الصناعي أو تسريع وتيرة الابتكار التكنولوجي، بل أصبح اليوم جزءًا لا يتجزأ من معادلة الفعل الدولي، بل ويحتل مكانة متقدمة في إعادة تشكيل منطق القوة والنفوذ بين الدول. فقد أتاح هذا التحول التكنولوجي

غير المسبوق إمكانيات تحليلية واستشرافية جديدة، جعلت من الذكاء الاصطناعي فاعلًا غير تقليدي يتدخل، وإن بصورة غير مباشرة في صياغة القرارات السياسية، وتوجيه التفاعلات الدبلوماسية، وبناء مواقف الدول تجاه القضايا الدولية الحساسة.

إن ما يمنح الذكاء الاصطناعي هذه المكانة الجديدة لا يقتصر فقط على قدرته التقنية، بل ينبع أساسًا من تحوّله إلى مصدر سيادي للمعرفة وللتحكم في تدفق المعلومات، ما يجعله يندرج ضمن أدوات "**القوة الذكية(Smart Power)** " التي باتت تتحكم في صناعة الرأي والتوجهات داخل المنظمات الدولية وعلى مستوى الرأي العام العالمي. فالدول التي تمتلك البنية التحتية الرقمية والخوارزميات المتقدمة باتت أكثر قدرة على التأثير في مسارات المفاوضات، بل وفي توجيه سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين، وهو ما يُعيد تعريف ملامح التوازنات الجيوسياسية بشكل تدريجي وناعم[9].

وقد بيّنت دراسات عربية حديثة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد وسيط أو عنصر مساعد، بل أصبح **"قوة صامتة"** تعيد رسم حدود النفوذ في العلاقات الدولية، من خلال أدوات رقمية قادرة على رصد المؤشرات الاستراتيجية، وتوليد بدائل تفاوضية آنية، وخلق أنماط جديدة للتفاعل عبر الفضاء السيبراني. وهكذا، أصبح الذكاء الاصطناعي أحد روافد ما يُعرف بـ"**الفاعل غير الدولي الخوارزمي**"، الذي لا يحمل جنسية، ولا يملك سيادة قانونية، لكنه يؤثر بقوة في مخرجات القرار السياسي والدبلوماسي على المستويين الإقليمي والعالمي[10].

ويبدو واضحًا اليوم أن الدول والمنظمات الدولية التي لا تمتلك سياسات استراتيجية واضحة لإدارة الذكاء الاصطناعي، باتت مهددة بفقدان القدرة على التأثير داخل المؤسسات متعددة الأطراف، وهو ما يدعو إلى إعادة تعريف مفهوم الفاعلية الدولية، بحيث لا يُقاس فقط بامتلاك القوة العسكرية أو الدبلوماسية التقليدية، بل أيضًا بالقدرة على التحكم في أدوات الذكاء الاصطناعي وتوجيهها بما يخدم المصالح الوطنية ضمن إطار قانوني وأخلاقي متوازن[11].

الفقرة الثانية :تحديات إعادة تعريف السيادة والنفوذ في ضوء الاستخدام المتنامي للذكاء الاصطناعي في الحوكمة الدولية

يطرح التوسع المستمر في توظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية إشكالات عميقة تتصل بمفاهيم سيادية لطالما شكّلت أعمدة النظام الدولي الكلاسيكي، مثل السيادة الوطنية، والنفوذ السياسي، واستقلالية القرار. فمع توغل الخوارزميات في صميم عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات الدولية، ومع تصاعد تأثير المنصات الذكية في توجيه الرأي العام وتشكيل المواقف الدبلوماسية، أصبح من الضروري إعادة النظر في الأسس المفاهيمية التي بُنيت عليها العلاقات بين الدول، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بسيادة القرار ومصدره. لم يعد القرار السياسي محصورًا في المؤسسات المنتخبة أو الجهات السيادية، بل بات جزء منه يُنتج داخل منظومات تقنية غير خاضعة للرقابة الديمقراطية، ولا ترتبط بأي شرعية قانونية واضحة[12].

وقد لاحظ عدد من الباحثين أن ما يسمى بـ"**تفكيك السيادة** "**Deconstruction de la souveraineté**"لم يعد نتيجة التدخل الخارجي أو الهيمنة السياسية فحسب، بل أصبح أيضًا نتاجًا مباشرًا لسيطرة "**الفاعلين الخوارزميين**" الذين يعيدون رسم حدود النفوذ من خلال امتلاك المعرفة والتحكم في تدفق المعلومات الرقمية[13]. وهذا ما عبّر عنه المفكر الفرنسي "**إيريك سدين Éric Sadin**" بقوله:

"Nous assistons à une délégation silencieuse de la souveraineté aux architectures techniques de la donnée",

أي "**نحن بصدد تفويض صامت للسيادة نحو البنى التقنية للمعطى الرقمي**[14]."

في هذا السياق، أصبحت الدول أمام معادلة معقّدة: فهي مطالبة بمواكبة الثورة الرقمية والاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي في تحسين أدائها الدبلوماسي والتنموي، لكنها في المقابل مهددة بفقدان جزء من استقلالية قرارها، خصوصًا إذا لم تكن قادرة على التحكم في الخوارزميات

التي تُبنى عليها السياسات العمومية. وقد أشار "**هنري كيسنجر Henry Kissinger**" في مؤلفه المشترك "**The Age of AI**" إلى أن «**الأنظمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لا تقترح فحسب، بل تُوجّه، وتُغيّر شروط اتخاذ القرار ذاتها**»، وهو ما يعني أننا أمام انتقال تدريجي من قرار سيادي بشري إلى قرار خوارزمي مُدمج في الآلة[15].

وفي السياق العربي، تشير بعض الدراسات إلى أن ضعف البنية الرقمية، وغياب السياسات السيبرانية الرشيدة، يجعل من عدد من الدول العربية عرضة للاختراق الناعم للسيادة، من خلال الاعتماد المفرط على تقنيات مستوردة قد تُستخدم لتوجيه القرار المحلي أو التأثير في مواقفها الدولية[16]. وهو ما يستدعي ليس فقط تطوير بنى تحتية رقمية مستقلة، بل أيضًا بلورة رؤية سياسية وأخلاقية تضمن ألا تتحول التقنيات الذكية إلى أدوات نفي للسيادة الوطنية بدل أن تكون أداة لتعزيزها.

المطلب الثاني: استخدامات الذكاء الاصطناعي في دعم التفاوض وصياغة الاتفاقيات

في ظل ما يشهده النظام الدولي من تعقيد وتعدد للأطراف الفاعلة، لم تعد عمليات التفاوض وصياغة الاتفاقيات الدولية تعتمد فقط على الكفاءة البشرية والخبرة الدبلوماسية التقليدية، بل أصبحت تعتمد على أدوات تكنولوجية متقدمة، من أبرزها الذكاء الاصطناعي. فهذه التكنولوجيا باتت تُوظَّف بشكل متزايد في تحليل المواقف، استشراف السيناريوهات، وإعداد مقترحات حلول ذكية قابلة للتنفيذ، الأمر الذي أضفى على العمليات التفاوضية بعدًا تقنيًا عميقًا يعزز من فعاليتها ودقتها وسرعتها[17].

لقد سمح الذكاء الاصطناعي بتوفير إمكانيات غير مسبوقة للمفاوضين، من خلال تحليل كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بمواقف الدول، السوابق التعاقدية، التوجهات السياسية، بل وحتى الأنماط الثقافية والسلوكية للأطراف المتفاوضة. كما أسهم في تقليص الفجوات المعرفية واللغوية بين المشاركين، بفضل التطورات في الترجمة الآلية المدعومة بالسياق، وتوليد النصوص التعاقدية متعددة اللغات، مع الحفاظ على الاتساق الدلالي والدقة القانونية[18].

وقد بدأت بعض المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، في اختبار نماذج أولية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في مسارات الوساطة وبناء السلام، خصوصًا في النزاعات المعقدة التي تتطلب تحليلًا عميقًا لمسببات النزاع وتوقعًا لمساراته المستقبلية. كما استخدم الذكاء الاصطناعي في محاكاة نتائج محتملة لمشاريع الاتفاقات، مما يتيح إمكانية التنبؤ بمستوى القبول أو الرفض لدى مختلف الأطراف، قبل عرضها رسميًا[19].

ومع أن هذه الإمكانيات تفتح آفاقًا جديدة لتجاوز الجمود الذي تعاني منه بعض عمليات التفاوض الدولية، فإنها تُثير في الآن ذاته تساؤلات عميقة حول دور العنصر البشري في صياغة التوافقات، وحدود "**تفويض التفاوض**" إلى أنظمة ذكية قد تفتقر إلى الحس السياسي والأخلاقي اللازمين لفهم تعقيدات السياقات الثقافية والسيادية المختلفة [20].

الفقرة الأولى :تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل المواقف الدولية والتقريب بين الأطراف

شهد العمل الدبلوماسي، خلال العقدين الأخيرين، تحوّلًا نوعيًا تمثّل في إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي ضمن مراحل التحضير للتفاوض، وتوجيه النقاشات، وصياغة مخرجاتها. فقد أصبحت الأنظمة الذكية تُستخدم بشكل متزايد في تحليل المواقف الدولية المتغيرة، واستكشاف نقاط الالتقاء والاختلاف بين الأطراف المتفاوضة، من خلال معالجة كميات ضخمة من المعطيات التاريخية والسياسية والاقتصادية التي غالبًا ما يصعب على العقل البشري استيعابها في الزمن الدبلوماسي المحدود. ويُعد هذا التحليل الآني والمعمّق عاملًا مساعدًا على تفكيك أوجه التباين وتحديد فرص التفاهم، خصوصًا في النزاعات المعقدة والمتعددة المستويات [21].

من خلال أدوات التعلم الآلي (**Machine Learning**) والتحليل الدلالي المتقدم، باتت بعض المنظمات الإقليمية والدولية قادرة على استقراء النوايا التفاوضية للأطراف المختلفة، عبر تحليل خطاباتهم الرسمية، بياناتهم الصحفية، وسلوكهم التصويتي في المحافل الدولية. وهذا

ما يسمح ببناء ملفات تفاوض ديناميكية توفّر توصيات آنية للفِرق الدبلوماسية حول مواقف محتملة وتنازلات مقبولة، بل وتقترح ترتيبًا تكتيكيًا لأولويات الطرح التفاوضي بما يزيد فرص النجاح[22].

وقد أشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمواقف الدول الأطراف في مفاوضات المناخ، ساعد بشكل مباشر في تقليص الوقت اللازم للوصول إلى صيغ توافقية، عبر توفير قاعدة معرفية استشرافية مكّنت من تجاوز بعض النقاط الخلافية قبل طرحها في الجلسات الرسمية[23]. كما أن هذا الاستخدام لا يقتصر على المجال البيئي، بل يمتد إلى ملفات الأمن، التجارة، والهجرة، حيث تساعد النماذج الخوارزمية على اختبار "ردود الفعل المحتملة" للأطراف، بما يُشبه المحاكاة التفاوضية ما قبل الواقعية.

على المستوى الأكاديمي، تُبرز الأدبيات الغربية والفرنسية بشكل خاص أهمية الذكاء الاصطناعي في تجاوز ما يُعرف بـ"**المأزق التفاوضي**" (**impasse diplomatique**)، من خلال قدرته على اقتراح صيغ مرنة قائمة على منطق الربح المتبادل (**win-win algorithms**)، بدلًا من الحلول الصفرية التي كثيرًا ما تُفشل الاتفاقات متعددة الأطراف[24]. غير أن هذا المسار يبقى مشروطًا بمدى الحياد المعلوماتي، وشفافية الخوارزميات، وتوازن النفاذ الرقمي بين مختلف الفاعلين الدوليين، منعًا لتحوّل الذكاء الاصطناعي ذاته إلى أداة لفرض الإرادة بدل تسهيل التوافق.

الفقرة الثانية :مساهمة الذكاء الاصطناعي في تطوير نماذج تفاوض استشرافية بالأمم المتحدة

يُمثّل الذكاء الاصطناعي اليوم رافعة مركزية في تطوير نماذج تفاوض استشرافية (**Scénarios prédictifs de négociation**)، تقوم على محاكاة احتمالات التحوّل في مواقف الدول والجهات المتفاوضة، استنادًا إلى تحليل المعطيات الجيوسياسية والسلوكية السابقة. تقوم هذه النماذج على بناء "**اتفاقيات أولية تجريبية**" يتم اختبارها افتراضيًا قبل طرحها رسميًا، عبر ما يعرف في المجال الدبلوماسي بـ "**السيناريوهات البديلة**"، وهي صيغ اتفاق تُعرض على الخوارزميات بهدف تقييم مستويات القبول والرفض المحتمل لدى الأطراف، على ضوء مصالحهم واصطفافاتهم[25].

وقد أتاحت تقنيات المحاكاة الذكية إمكانية تقليص فجوات التفاوض، خاصة في الملفات المعقدة والمتعددة الأبعاد، مثل اتفاقيات التجارة الحرة، واتفاقيات الحد من التسلح، والتغير المناخي. ففي هذه المجالات، حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي، والبيئي بالأمني، توفّر النماذج المدعومة بالذكاء الاصطناعي قدرة كبيرة على دمج المتغيرات وتحليلها لحظيًا، مما يساعد المفاوضين على ترتيب الأولويات وتقديم تنازلات محسوبة من دون الإخلال بمصالحهم الجوهرية [26].

تُبيّن بعض التجارب الميدانية، كتجربة الاتحاد الأوروبي في مفاوضات الذكاء الاصطناعي مع الصين، كيف أن الأنظمة الذكية أسهمت في تحديد المناطق الرمادية في النصوص القانونية المقترحة، وتقديم مقترحات صياغة أكثر دقة وتوازناً لغويًا وقانونيًا، ما أدى إلى تسريع العملية التفاوضية وتفادي العرقلة السياسية المعتادة في مثل هذه السياقات[27].

من منظور فلسفة العلاقات الدولية، يرى بعض الباحثين أن هذه القدرة على توليد النصوص التوافقية المدعومة بالتعلم الآلي قد تؤدي إلى إعادة النظر في وظيفة المفاوض ذاته، حيث يصبح أقرب إلى "**مُقيِّم خيارات** (**Evaluator of AI-generated scenarios**)" بدلًا من كونه "**منتج مواقف**". وهو ما يثير إشكالات أخلاقية وسياسية تتعلق بشرعية التمثيل، وحدود تفويض الذكاء الاصطناعي في صياغة التوافقات الدولية التي تمس سيادة الدول ومصالح شعوبها[28].

المحور الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية

رغم ما يتيحه الذكاء الاصطناعي من إمكانات متقدمة لتعزيز فعالية العمل الدبلوماسي وصياغة الاتفاقيات الدولية، فإن توظيفه في مجال العلاقات الدولية يثير جملة من التحديات العميقة ذات الطابع القانوني والأخلاقي، التي تستوجب تأطيرًا دقيقًا وحذرًا. فالنقل التدريجي لأدوار صنع القرار من الإنسان إلى الآلة، سواء بشكل كلي أو جزئي، يُثير أسئلة ملحة حول حدود المسؤولية، وشرعية القرار، وأسس العدالة الرقمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات سيادية أو تفاهمات دولية ذات آثار بعيدة المدى[29].

لقد أظهرت العديد من الدراسات أن الخوارزميات، رغم حيادها الظاهري، ليست بريئة من الانحيازات الثقافية والاقتصادية التي تُغذى بها، ما يجعل اعتمادها في السياقات التفاوضية أو القانونية محفوفًا بمخاطر **الانحياز الخفي** أو **التمييز الخوارزمي**. [30](**algorithmic bias**) فضلًا عن ذلك، فإن غياب الشفافية في عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي يُصعّب من إمكانية تتبع منطق اتخاذ القرار، وهو ما يصطدم بمبدأ أساسي في العلاقات الدولية: مبدأ المساءلة(**accountability**) .

كما أن احتكار الدول الكبرى أو الشركات الرقمية العملاقة لوسائل تطوير وتوظيف هذه التكنولوجيا يُهدد بتكريس هيمنة رقمية جديدة على الدول النامية، ويقوّض مبادئ المساواة والعدالة الدولية. وقد نبّهت تقارير أممية إلى ضرورة وضع إطار قانوني دولي شامل يُؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات السياسة والأمن والدبلوماسية، بما يضمن احترام حقوق الإنسان، وسيادة الدول، واستقلال القرار الوطني[31].

من هذا المنطلق، يسعى هذا المحور إلى مناقشة الإشكاليات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية من زاويتين متكاملتين:

أولًا، من خلال تسليط الضوء على تحديات الشفافية والمساءلة القانونية؛ وثانيًا، من خلال تحليل مخاطر الانحياز الرقمي والهيمنة التكنولوجية، مع التركيز على دور الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في صياغة معايير أخلاقية وقانونية عادلة لتنظيم هذه المرحلة المفصلية من تطور النظام الدولي.

المطلب الأول: الإشكالات المتعلقة بالشفافية والمسؤولية القانونية

أدى التوسع المتزايد في استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن منظومات اتخاذ القرار إلى بروز تحديات قانونية معقدة، تمس جوهر مبادئ الشفافية والمساءلة، التي تُعدّ من ركائز الشرعية في العلاقات الدولية. فعندما تتخذ الأنظمة الذكية قرارات مبنية على خوارزميات معقدة وغير قابلة للتفسير الكامل، يصبح من الصعب تحديد المسؤول القانوني عن آثار تلك القرارات، خصوصًا في حال وقوع أضرار تمس مصالح الدول أو الأطراف المتفاوضة في سياق دولي. هذا الوضع المستجدّ يُعقّد من بنية المسؤولية القانونية، ويستدعي إعادة نظر عميقة في القواعد التقليدية للقانون الدولي.

يشير الباحث "**أحمد براك**"، في كتابه **العدالة الخوارزمية: دور خوارزميات الذكاء الاصطناعي في نظم العدالة الجزائية**، إلى أن "**القرار الناتج عن خوارزمية غير مفهومة أو لا يمكن تتبعها يُفقد النظام القضائي أو السياسي أحد أركانه الجوهرية، وهو مبدأ المشروعية والحق في الطعن**"[32].ويُعد هذا التوصيف صالحًا أيضًا في إطار العلاقات الدولية، حيث إن تفويض جزء من عملية اتخاذ القرار إلى نظم غير شفافة قد يقوّض مبدأ السيادة ويُضعف شرعية المؤسسات الأممية.

أما على الصعيد الأوروبي، فقد بيّنت الباحثة الفرنسية "**فرجين جيرارد Virginie Julliard**" أن اعتماد الخوارزميات في صنع القرار يجب أن يوازيه توسيع لمجال المساءلة، بحيث لا تظل مسؤولية القرار موزعة بين مهندسي النظام ومستخدميه بشكل ضبابي، بل يجب تحديدها بدقة قانونية تتيح الطعن والتقاضي[33] . وهو ما يتطلب تشريعات دولية تواكب هذا التحول، وتضبط المسؤوليات القانونية التي قد تنجم عن أخطاء أو انحرافات في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

في السياق ذاته، يشير تقرير أكاديمي صادر عن **"جامعة أكسفورد"** بعنوان **(AI Governance: A Research Agenda)** إلى أن نقص الشفافية أو ما يصطلح عليه **بالتعتيم الخوارزمي (Algorithmic opacity)** يُعد التهديد الأكثر استعصاءً أمام وضع معايير قانونية دولية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الشؤون السيادية، حيث يصعب أحيانًا حتى لمطوري النظام أنفسهم تفسير منطق القرارات الصادرة عنه. [34]

إن هذه التحديات لا تقتصر على الجانب التقني، بل تمس جوهر فلسفة القانون الدولي، إذ أن انزياح مركز اتخاذ القرار من الإنسان إلى الخوارزمية يُعيد تشكيل العلاقة بين السلطة والمسؤولية، وبين السيادة والمساءلة. لذلك، يُعد هذا الموضوع من أكثر القضايا استعجالًا على أجندة الحوكمة الرقمية العالمية.

الفقرة الأولى :غموض القرار الآلي وتحدي ربط المسؤولية بصاحب القرار

يمثل مبدأ الشفافية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي، خصوصًا في ما يتعلق بشرعية القرارات المتخذة ضمن الأطر المتعددة الأطراف. غير أن إدماج الذكاء الاصطناعي في عمليات التفاوض، وصياغة الاتفاقيات، وتحليل النزاعات، بات يُثير إشكالية معقدة تتعلق بغموض المنطق الداخلي للقرارات الخوارزمية، بما يُعرف في الأدبيات التقنية والقانونية بـ **"الصندوق الأسود –Black box AI)"**، حيث تكون المخرجات غير قابلة للتفسير أو المراجعة الدقيقة، حتى من قبل مطوري النظام أنفسهم. هذا الغموض يُقوّض مبدأ الشفافية، ويُضعف الحق في الاعتراض أو المساءلة، خاصة في حالة اتخاذ قرارات تمس سيادة الدول أو مصالحها الاستراتيجية في المنتديات الدولية. [35]

في السياق العربي، يؤكد الباحث **"أحمد براك"** أن الاعتماد غير المشروط على مخرجات الخوارزميات في القضايا الجزائية أو السياسية دون إمكانية الاطلاع على منطقها الداخلي يمثل خرقًا واضحًا لحق الدفاع والمساءلة، مشددًا على أن "الشفافية التقنية لا تقل أهمية عن الشفافية الإجرائية في صيانة العدالة"[36]. وقد اعتبر في هذا الصدد أن الاعتماد على نظم لا يمكن مساءلتها هو بمثابة "تفويض ضمني للسلطة إلى جهة غير معروفة" وهو ما قد يتعارض مع مبدأ سيادة القانون.

من جهتها، تشير الباحثة الفرنسية **"فرجين جيرارد Virginie Julliard"** إلى أن التكنولوجيات الخوارزمية تُحدث «**تحولًا في بنية السلطة السياسية من اتخاذ القرار إلى تفويض القرار**»، معتبرة أن هذا التحول لا يمكن أن يُعدّ مشروعًا دون آليات واضحة لتفسير الخوارزميات، وضمان انكشافها القانوني أمام المتضررين أو المتأثرين بها[37].

وفي الإطار ذاته، يؤكد تقرير أكاديمي من جامعة أكسفورد أن نقص الشفافية أو ما يصطلح عليه **بالتعتيم الخوارزمي(Algorithmic opacity)** يمثل التهديد الأكبر أمام المساءلة القانونية في **"الحوكمة الرقمية"**، خصوصًا في ما يتعلق بقرارات صادرة عن مؤسسات دولية أو مؤسسات خاصة لها تأثير على مسارات التفاوض الدولي[38] .ويقترح التقرير إدماج آليات تدقيق مستقلة وشفافة في كل نظام ذكي يُستخدم في صنع القرار السياسي أو الدبلوماسي، كشرط أساسي للاعتراف بمشروعية تلك المخرجات في الفضاء الدولي.

الفقرة الثانية :غياب أطر قانونية دولية ناظمة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الدبلوماسي

إلى جانب إشكالية الشفافية، تبرز قضية المسؤولية القانونية بوصفها أحد التحديات الأكثر إلحاحًا في سياق توظيف الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية. فالنظام القانوني الدولي، كما هو الشأن في الأنظمة القانونية الوطنية، يُبنى على مبدأ مساءلة الفاعل القانوني عن قراراته وأفعاله. غير أن دخول الذكاء الاصطناعي كوسيط، أو حتى كعنصر فاعل في إنتاج القرار السياسي أو التفاوضي يُنتج وضعية غير مسبوقة:

من يتحمل المسؤولية في حال وقوع ضرر ناجم عن قرار مدعوم بخوارزمية؟ هل هو مبرمج النظام؟ أم الدولة أو المنظمة التي استعملته؟ أم يُعفى الجميع بدعوى غياب النية أو القصد البشري المباشر؟

هذا الغموض القانوني تُشير إليه بوضوح الباحثة " **نادية هاشيمي العلوي** "**Nadia Hachimi Alaoui**، التي تعتبر أن "النقل الخفي للسلطة من البشر إلى الآلات لا يصاحبه نقل مماثل للمسؤولية القانونية، وهو ما يخلق فراغًا محرجًا يصعب ملؤه دون تدخل تشريعي صارم. [39] وتُحذر في دراستها من أن هذا الفراغ قد يُستغل سياسيًا للتهرب من المسؤولية، خصوصًا في النزاعات المعقدة أو في الاتفاقيات التي تتضمن توازنات هشة بين الأطراف.

أما في السياق العربي، فيؤكد الباحث "**علي حسن القريشي**" في كتابه "**القانون الدولي وتحديات التكنولوجيا الحديثة**" أن من أبرز ما يهدد مصداقية المؤسسات الدولية هو استخدام أنظمة لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة أو المحاسبة القانونية، مشيرًا إلى أن "تفويض القرار لآلة لا يُعفي الدولة من التزاماتها القانونية الدولية، بل قد يُعدّ نوعًا من الإهمال المتعمد إن لم يكن مقترنًا بإطار مسؤولية واضح[40]."

وعلى الصعيد الغربي، يشير تقرير صادر عن "**Harvard Kennedy School**" إلى أن الأنظمة الذكية المستخدمة في المجال العام تتطلب بروتوكولات واضحة لتحديد المسؤولية القانونية في حال حدوث نتائج غير متوقعة أو مضرة، بما يضمن عدم انزلاق الذكاء الاصطناعي إلى مساحة خارجة عن القانون[41].

وعليه، فإن الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية لا تقتصر على تنظيم التقنيات، بل تستلزم إعادة صياغة لفكرة المسؤولية نفسها، بحيث تشمل الجهات المطورة والمشغلة والمستفيدة، داخل إطار تشريعي دولي يضمن حماية المصالح والحقوق السيادية لكافة الأطراف.

المطلب الثاني: المخاطر المرتبطة بالتمييز الخوارزمي والهيمنة الرقمية

لقد أدّى التوسّع المتزايد في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشأن العام، وخاصة ضمن السياقات السيادية والدبلوماسية، إلى تعميق الحاجة إلى إطار قانوني دولي واضح وشامل، يضبط حدود استخدام هذه التقنيات ويؤطّرها بما يضمن احترام مبادئ الشرعية والشفافية والعدالة. فمع تزايد الاعتماد على الخوارزميات في عمليات التفاوض، واتخاذ القرار السياسي، وصياغة الاتفاقيات، تبرز مخاطر حقيقية تتعلق باحتمال وقوع تجاوزات تمس سيادة الدول، أو تُقنّن هيمنة تقنية لبعض الفاعلين الكبار في غياب توازن تشريعي عادل.

وتشير دراسة الباحث "**أحمد براك**" إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي دون إطار قانوني ملزم يفتح الباب أمام حالات من الإفلات من المسؤولية، ويقوّض أسس الشرعية القانونية الدولية، خاصة في القضايا التي تلامس الحقوق والحريات والسيادة الوطنية. [42] ويؤكد في هذا السياق على ضرورة بلورة مرجعية قانونية تتجاوز الطابع الوطني، وتتماهى مع التحولات التكنولوجية العابرة للحدود.

في أوروبا، شكّل مشروع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي (**AI Act**) نقلة نوعية في هذا المجال، إذ يسعى إلى تصنيف التطبيقات الذكية حسب مستوى الخطورة، وفرض قواعد صارمة على استخدام الخوارزميات عالية التأثير، خصوصًا تلك التي تُستخدم في الشأن العام أو في المراقبة السيادية. ويعد هذا النص القانوني، بحسب تحليل الباحث "**جون لاسيج Jean Lassègue**"، "تعبيرًا عن توجه تشريعي غير مسبوق نحو ضبط الفعل الخوارزمي قانونيًا، بما يتماشى مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان والكرامة الرقمية[43]."

أما على المستوى الدولي، فقد نادت منظمة اليونسكو بإعداد اتفاق دولي ملزم أخلاقيًا وقانونيًا يضمن استخدام الذكاء الاصطناعي وفق مبادئ الشفافية والعدالة وعدم التمييز. وفي هذا السياق، ترى الباحثة والحقوقية " **سوزي أليغري Susie Alegre** " أن أي استخدام للذكاء الاصطناعي دون حماية دولية متقدمة لحقوق الإنسان، سيكون بمثابة تفويض ضمني لأنظمة غير بشرية للعب دور الحكم، دون ضمانات للمساءلة. [44]

من هنا، يبرز المطلب الجوهري لتأسيس حوكمة دولية للذكاء الاصطناعي، لا تقتصر على التوصيات التقنية أو الأخلاقيات النظرية، بل تمتد إلى وضع تشريعات دولية ملزمة، تضمن عدم انزلاق هذه التقنيات إلى أدوات هيمنة جديدة، وتكفل تقاسمًا عادلاً للمخاطر والفوائد بين مختلف الدول والفاعلين.

الفقرة الأولى :خطر إعادة إنتاج التفاوتات العالمية من خلال تحكم القوى الكبرى في الذكاء الاصطناعي

رغم الوتيرة المتسارعة التي يشهدها إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال الدبلوماسي والسياسي الدولي، فإن الإطار القانوني الدولي المنظم لهذا التوظيف لا يزال غامضًا ومجزأً، وغير قادر على مواكبة التحولات التكنولوجية المتقدمة. فالاستخدام المتزايد للخوارزميات في إدارة المفاوضات، وتحليل النزاعات، وحتى في صياغة الاتفاقيات الدولية، يتم غالبًا دون وجود ضوابط تشريعية واضحة تُحدد نطاق المشروعية، أو آليات المساءلة القانونية، وهو ما يُهدد مبدأ الأمن القانوني ويُضعف الثقة بين الفاعلين الدوليين، خاصة في السياقات متعددة الأطراف.

يشير الباحث "**أحمد براك**" إلى أن غياب هذا الإطار يؤدي إلى ما يسميه "**فراغًا تشريعيًا رقميًا**"، قد يُستغل لتقنين تحكّم غير متوازن في العلاقات الدولية، خصوصًا من قبل الدول أو الشركات التي تمتلك تفوقًا تقنيًا في مجال الذكاء الاصطناعي، دون أن تخضع بالضرورة لنظام محاسبة دولي واضح[45]. ويضيف أن هذا الوضع يُعزز مناخ الغموض القانوني الذي يُفرغ الاتفاقيات الدولية من محتواها العادل، عندما يتم دعمها أو تسويقها باستعمال أدوات تقنية غير قابلة للطعن أو للمراجعة.

أما الباحث الفرنسي "**جون لاسيج Jean Lassègue**"، فيؤكد أن "التحول من قانون تنظيمي إلى خوارزمية تنظيمية يُحيل إلى قلب المعادلة السيادية"، إذ تصبح البرمجيات هي التي تُحدد حدود الفعل المشروع، دون العودة إلى مرجعيات قانونية أو ديمقراطية[46]. وهذا التحوّل، إذا لم يُضبط بإطار دولي صريح، قد يُفضي إلى ما يُعرف بـ"**الهيمنة الخوارزمية**"، حيث لا تعود السيادة تُمارَس من خلال المؤسسات القانونية، بل عبر المعادلات الرقمية.

وفي السياق ذاته، تُنبّه الحقوقية البريطانية " **سوزي أليغري Susie Alegre** " إلى أن "غياب اتفاقية دولية ملزمة بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في الشأن العام يُمثّل خطرًا متناميًا على الحريات السياسية والسيادة الوطنية، ويُمهّد لظهور نظام رقمي عالمي يتجاوز سلطة القانون[47]."لذا، فإن الحاجة إلى تقنين دولي عاجل تتجاوز الطابع الأخلاقي للتوصيات إلى تبنّي معايير قانونية ملزمة وشفافة، تحفظ توازنات القوة وتمنع استغلال الخوارزميات كوسائل ضغط أو تحكّم سياسي في الحقل الدولي.

الفقرة الثانية :الحاجة إلى ميثاق أممي يضمن عدالة النفاذ إلى التكنولوجيا وحيادها

إن بناء إطار قانوني دولي منظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية لا يقتصر فقط على إصدار قواعد تقنية أو إجرائية، بل يقتضي أيضًا استحضار البُعد القيمي والحقوقي المرتبط بوظيفة القانون في حماية الإنسان والدولة معًا. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن يُؤسس أي إطار قانوني دولي على جملة من المبادئ الجوهرية، أبرزها :مبدأ الشفافية، الذي يضمن إمكانية تتبّع المنطق الخوارزمي للقرارات، ومبدأ الإنصاف الذي يقي من الانحيازات الكامنة في البيانات، ومبدأ المسؤولية المشتركة بين المطور والمستخدم والجهة المشغلة.

يشير الباحث "**عبد الجواد البدوي**" في كتابه "**الذكاء الاصطناعي في التشريعات العربية والدولية**" إلى أن أي تقنين دولي فعال للذكاء الاصطناعي يجب أن ينطلق من الاعتراف بأن هذه التكنولوجيا لا تُنتج فقط خدمات، بل تُنتج سلطات، وبالتالي فهي تحتاج إلى قواعد ضبط صارمة شأنها شأن السلطة السياسية ذاتها. [48] ويقترح في هذا السياق إنشاء محكمة دولية مختصة في الجرائم الخوارزمية العابرة للحدود، تكون تابعة للأمم المتحدة، لضمان عدم الإفلات من العقاب.

أما الباحث الفرنسي "**أنطوان غارابون Antoine Garapon**"، فيؤكد أن إحدى مداخل تقنين الذكاء الاصطناعي تكمن في تطوير ما يسميه بـ"**الشرعية الخوارزمية(légitimité algorithmique)**"، أي الاعتراف بأن لكل خوارزمية تُستخدم في مجال سيادي تأثيرًا مكافئًا للقانون، ما يفرض ضرورة إخضاعها لمبادئ الرقابة والتقنين الديمقراطي[49]. ويعتبر أن الصمت التشريعي أمام التطور التكنولوجي يُؤدي إلى هيمنة من لا قانون له.

وفي السياق الغربي، توصي وثيقة سياسات صادرة عن **مجلس أوروبا (Council of Europe)** بضرورة إنشاء معاهدة دولية خاصة بتقنين الذكاء الاصطناعي، ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتُصاغ عبر مسار تشاركي يضمن انخراط الدول النامية في صياغة المعايير، وليس فقط تطبيقها. وتشير الوثيقة إلى أن أي إطار قانوني فعال يجب أن يدمج بين التقنية، والسيادة، والحقوق في معادلة متوازنة تمنع الخلط بين السلطة الرقمية والمشروعية القانونية[50].

بناءً على ما سبق، فإن تنظيم الذكاء الاصطناعي قانونيًا على المستوى الدولي يستوجب تجاوز المقاربات الأخلاقية غير الملزمة، نحو تبنّي صكوك قانونية واضحة، تنبثق من الإرادة السياسية المشتركة، وتُراعي تفاوتات القدرة التقنية بين الدول، بما يضمن عدالة النفاذ إلى التكنولوجيا، وعدالة الرقابة عليها.

خاتمة:

تكشف هذه الدراسة عن تحوّل نوعي في بنية العلاقات الدولية المعاصرة، حيث لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية داعمة لصانع القرار، بل أصبح فاعلًا غير تقليدي يسهم في توجيه السياسات العامة، وإعادة رسم خرائط النفوذ، بل وصياغة الاتفاقات متعددة الأطراف. لقد أظهر التحليل أن تطور القدرات الخوارزمية واختراقها لمجال الفعل الدبلوماسي والاستراتيجي يفرض ضرورة التفكير في أطر قانونية وأخلاقية جديدة، تتجاوز ما هو تقني إلى ما هو مبدئي.

فمن جهة أولى، تبيّن أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم اليوم في تحليل المعطيات الجيوسياسية، وتقديم التوصيات التفاوضية، وصياغة المقترحات الاتفاقية، مما يجعل منه أداة ذات تأثير مباشر في إنتاج القرار الدولي. ومن جهة ثانية، فإن غياب تشريعات دولية ملزمة تنظّم هذا التوظيف، وتُخضعه لمبادئ الشفافية والمساءلة، يُكرّس حالة من التفاوت القانوني والتقني بين الفاعلين، ويُهدد بإضفاء طابع لا ديمقراطي على بعض المخرجات السياسية الصادرة عن المؤسسات الدولية أو الفاعلين المهيمنين رقميًا.

إن أهم ما خلُصت إليه هذه الدراسة هو الحاجة الملحّة إلى اعتماد حوكمة قانونية دولية للذكاء الاصطناعي، تُراعي مبدأ السيادة الوطنية، وتضمن الإنصاف الرقمي، وتُخضع النماذج الخوارزمية للرقابة والمحاسبة، تمامًا كما هو الشأن بالنسبة لأي سلطة تمسّ المصالح العامة للدول أو الشعوب. وفي هذا الإطار، لا يُعدّ الحديث عن اتفاقية دولية ملزمة مجرد ترف قانوني أو تنظيري، بل هو شرط حيوي لضمان توازن العلاقات الدولية في زمن تتسارع فيه أدوات التأثير وتتراجع معه حدود الفعل البشري أمام الذكاء الاصطناعي.

وختامًا، فإن مستقبل العلاقات الدولية لن يُبنى فقط على مدى تطور الخوارزميات، بل على قدرة المجتمع الدولي على تأطير هذا التطور داخل منظومة قانونية عادلة، تشاركية، وشفافة، تحفظ للإنسان موقعه المحوري في عالم تسعى فيه الآلة لأن تكون شريكًا في القرار.

الهوامش:

[1] – يحيى أحمد الطائي، الذكاء الاصطناعي وأثره في الأمن القومي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 34.

[2] – أحمد عبد الله خليفة، التحول الرقمي في العلاقات الدولية: من الدبلوماسية التقليدية إلى الذكاء الاصطناعي، دار الكتاب الجامعي، 2022، ص 91.

[3] – فهد بن عبد العزيز الشمري، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العلاقات الدولية: دراسة في التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، 2023، ص 119.

[4] – أحمد عبد الله خليفة، التحول الرقمي في العلاقات الدولية: من الدبلوماسية التقليدية إلى الذكاء الاصطناعي، دار الكتاب الجامعي، 2022، ص41.

[5] – فهد بن عبد العزيز الشمري، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العلاقات الدولية: دراسة في التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، 2023، ص 113.

[6] – محمد علي الزبيدي، الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي في الوطن العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2022، ص 58.

[7] – يحيى أحمد الطائي، الذكاء الاصطناعي وأثره في الأمن القومي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 44.

[8] – عبد الله أبو زيد، التحول الرقمي والجغرافيا السياسية للقوة، مجلة المستقبل العربي، العدد 519، 2022، ص102.

[9] – محمد علي الزبيدي، الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي في الوطن العربي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 2022، ص 61.

[10] – Abuzaineh, Rami. "Artificial Intelligence as a Tool of Power in International Relations." Journal of Global Affairs, Vol 7, No 1, 2021, pp 55–72.

[11] – Kissinger, Henry A., Schmidt, Eric, and Huttenlocher, Daniel. The Age of AI: And Our Human Future. Little, Brown and Company, 2021, p 33.

[12] – محمد علي الزبيدي، مرجع سابق، ص 88.

[13] – عبد الله أبو زيد، مرجع سابق، ص107.

[14] – Sadin, Éric. La Silicolonisation du monde: L'irrésistible expansion du libéralisme numérique. Paris: L'échappée, 2016, p 95.

[15]– Kissinger, Henry A., Schmidt, Eric, and Huttenlocher, Daniel. The Age of AI: And Our Human Future. Little, Brown and Company, 2021, p 71.

[16] – أحمد عبد الله خليفة، مرجع سابق، ص71.

[17] – أحمد عبد الله خليفة، مرجع سابق، ص119.

[18]– Sghaier, Imène. Intelligence artificielle et diplomatie: vers une coopération augmentée. In: Revue Internationale et Stratégique, n°123, 2021, p 105.

[19] – United Nations Innovation Network (UNIN). AI for Good: How Artificial Intelligence Is Used in the United Nations System. Geneva, 2020, p 18.

[20] – Kissinger, Henry A., Schmidt, Eric, and Huttenlocher, Daniel. The Age of AI: And Our Human Future. Little, Brown and Company, 2021, p 111–113.

[21] – أحمد عبد الله خليفة، مرجع سابق، ص122.

[22] – محمد علي الزبيدي، مرجع سابق، ص94.

[23] – United Nations Innovation Network (UNIN). AI for Good: How Artificial Intelligence Is Used in the United Nations System. Geneva, 2020, p 24.

[24] – Sghaier, Imène. Intelligence artificielle et diplomatie: vers une coopération augmentée. In: Revue Internationale et Stratégique, n°123, 2021, p 106–108.

[25] – أحمد عبد الله خليفة، مرجع سابق، ص125.

[26] – Sghaier, Imène. L'intelligence artificielle dans la résolution des conflits internationaux. In: Revue Défense Nationale, n°849, 2022, p 112–114.

[27] – European External Action Service (EEAS). AI Diplomacy: Opportunities and Risks. Brussels, 2021, p33.

[28] – Kissinger, Henry A., Schmidt, Eric, and Huttenlocher, Daniel. The Age of AI: And Our Human Future. Little, Brown and Company, 2021, p 118–120.

[29] – محمد علي الزبيدي، مرجع سابق، ص 127.

[30]– Sghaier, Imène. L'intelligence artificielle dans la résolution des conflits internationaux. In: Revue Défense Nationale, n°849, 2022, p 142–145.

[31] – United Nations Innovation Network (UNIN). AI for Good: How Artificial Intelligence Is Used in the United Nations System. Geneva, 2020, p 9.

[32] – أحمد براك، العدالة الخوارزمية: دور خوارزميات الذكاء الاصطناعي في نظم العدالة الجزائية" الآفاق والتحديات". المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2022، ص 52.

[33]– Julliard, Virginie. "La transparence algorithmique en question." In Hermès, La Revue, n°86, CNRS Éditions, 2020, pp 93–95.

[34] – Dafoe, Allan (ed.). AI Governance: A Research Agenda. Oxford: Centre for the Governance of AI, University of Oxford, 2018, p. 15.

[35] – Burrell, Jenna. "How the machine 'thinks': Understanding opacity in machine learning algorithms." Big , Data & Society, vol. 3, no. 1, 2016, p 3.

[36] – أحمد براك، مرجع سايق، ص 52.

[37] -Julliard, Virginie. "La transparence algorithmique en question." In Hermès, La Revue, n°86, CNRS Éditions, 2020, pp 94–95.

[38] - Dafoe, Allan (ed.). AI Governance: A Research Agenda. Oxford: Centre for the Governance of AI, University of Oxford, 2018, pp 14-15.

[39] - Hachimi Alaoui, Nadia. L'intelligence artificielle et le droit international: Vers une responsabilité, algorithmique? Paris: L'Harmattan, 2021, pp 89–91.

[40] – علي حسن القريشي .القانون الدولي وتحديات التكنولوجيا الحديثة .دار الثقافة للنشر، عمّان، 2020، ص117.

[41] - Latonero, Mark. Governing Artificial Intelligence: Upholding Human Rights & Dignity. Harvard Kennedy School – Carr Center for Human Rights Policy, 2018, pp 12.

[42] – أحمد براك، مرجع سايق، ص 68.

[43]- Lassègue, Jean. Le défi des algorithmes: Une enquête philosophique. Paris: Le Bord de l'Eau, 2021, pp 133-135.

[44] - Alegre, Susie. Freedom to Think: The Long Struggle to Liberate Our Minds. Atlantic Books, London, 2022, pp 176–178.

[45] – أحمد براك، مرجع سايق، ص 69.

[46] - Lassègue, Jean. Le défi des algorithmes: Une enquête philosophique. Paris: Le Bord de l'Eau, 2021, pp 134.

[47] - Alegre, Susie. Freedom to Think: The Long Struggle to Liberate Our Minds. Atlantic Books, London, 2022, pp 177.

[48] – عبد الجواد البدوي، الذكاء الاصطناعي في التشريعات العربية والدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2021، ص. 156.

[49] -Garapon, Antoine. Justice digitale: Révolution graphique et rupture anthropologique. Paris: Presses Universitaires de France (PUF), 2019, pp. 93–95.

[50]- Council of Europe. Towards Regulation of AI Systems: A Human Rights Approach. Strasbourg, 2021, pp. 7–9.